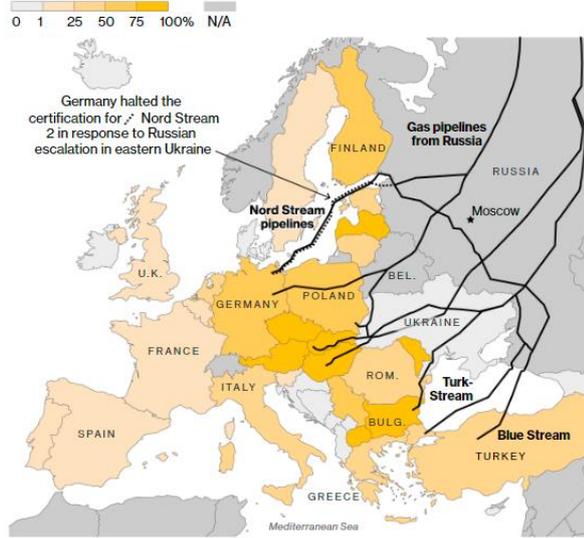


أزمة الطاقة سيكون لها تأثير سلبي مستمر على الاقتصاد الأوروبي

خريطة: حصة واردات الغاز الطبيعي من روسيا (2020، %)



Sources: Eurostat, U.S. Energy Information Administration, Austria's Ministry of Climate Protection
 Note: Data for 2020 are not available for the U.K. and Bosnia-Herzegovina, 2019 data are shown in those countries. Norway imported 10 million cubic meters of gas from Russia in 2020, but as a net exporter is not dependent on Russian imports.

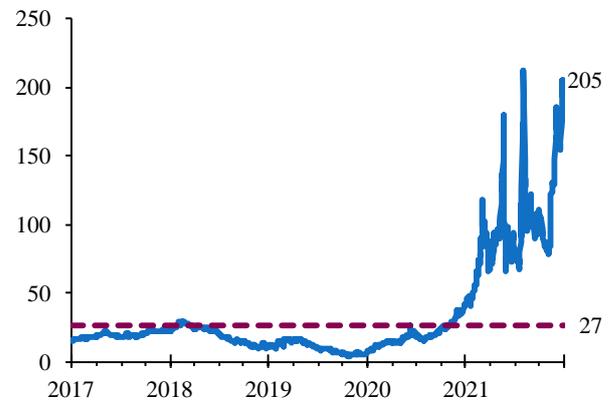
المصادر: بلومبرغ

أولاً، تأثر الطلب الاستهلاكي بالفعل بارتفاع أسعار الطاقة، ومحدودية السعة، وضيق أسواق العمل. فقد تدهورت ثقة المستهلكين بشكل حاد، حيث شهدت تراجعاً إضافياً منذ مايو وأصبح من المتوقع أن تتضاعف فواتير الخدمات في العديد من البلدان. وبالمثل، ارتفعت أسعار العطلات والمطاعم وغيرها من الخدمات بشكل حاد بسبب محدودية السعة في المطارات والفنادق، التي لم تتمكن من تعيين عدد كافٍ من الموظفين، على الرغم من الزيادات الكبيرة في الأجور. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال أسعار السلع مرتفعة، حيث تشهد الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية تراجعاً بطيئاً. بشكل عام، يُعتبر ارتفاع أسعار الطاقة والخدمات والسلع بمثابة رياح معاكسة رئيسية للطلب الاستهلاكي في جميع أنحاء أوروبا على الرغم من المستويات العالية للمدخرات لدى بعض الأسر الأكثر ثراءً.

ثانياً، أدى الارتفاع القياسي في أسعار الغاز إلى قيام مستخدمي الغاز من الشركات الكبيرة بتقليل استهلاكهم بنسبة تزيد قليلاً عن 10%. وللاستجابة لخفض روسيا لتدفقات الغاز، ناقش الاتحاد الأوروبي إمكانية تحديد هدف لخفض الاستخدام الكلي للغاز بنسبة 15% في عام 2022. ولكن إذا قطعت روسيا إمدادات الغاز بشكل كامل، فقد لا يكون هذا كافياً. وتقدر مؤسسة غولدمان ساكس أن وقف إمدادات الغاز الروسي عبر خط أنابيب نورد ستريم من شأنه أن يخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% في منطقة اليورو، و3.7% في ألمانيا، و5.6% في إيطاليا، و1.5% في فرنسا.

تزايد اعتماد أوروبا على الغاز الروسي خلال العقود القليلة الماضية على الرغم من الاستثمارات الضخمة في مصادر الطاقة المتجددة. في الواقع، ارتفعت نسبة الغاز الوارد إلى أوروبا من روسيا من 26% في عام 2001 إلى 37% في عام 2019. الآن، مع اندلاع الحرب في أوكرانيا، تستخدم روسيا هذا الاعتماد على غازها لمحاولة تقويض دعم أوروبا لأوكرانيا والضغط من أجل تخفيف العقوبات.

الرسم البياني 1: سعر الغاز في أوروبا حسب مؤشر TTF (يورو لكل ميغواط ساعة)



متوسط (2010 - نسبة مئوية) - الأسعار الفورية حسب مؤشر TTF
 المصادر: هيفر، تحليلات QNB

أدى الاعتماد على الغاز الروسي إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية في جميع أنحاء القارة الأوروبية. في الواقع، ارتفع سعر الغاز في أوروبا حسب المؤشر الهولندي (TTF) إلى ما يقرب من 8 أضعاف متوسط سعره منذ عام 2010 (الرسم البياني 1). ومع ذلك، فإن حجم المعاناة غير متكافئ في جميع أنحاء القارة، حيث تعتمد دول شمال ووسط وشرق أوروبا بشكل أكبر على الغاز الروسي (الخريطة).

يلعب الغاز دوراً مهماً في الاقتصاد الأوروبي حيث يُستخدم لتدفئة المنازل وفي الصناعات الثقيلة وكوقود ثانوي في إنتاج الكهرباء. وبالتالي، فإن هذا الارتفاع القياسي في الأسعار يؤثر سلباً على الاقتصاد الأوروبي. ولكن، في غياب حل وشيك للحرب في أوكرانيا، بدأت الأسواق المالية تتوقع حدوث ارتفاع مستمر في أسعار الغاز في عامي 2023 و2024. هذا الأسبوع، سنتطرق لتداعيات ذلك على التوقعات الاقتصادية لأوروبا، مع التركيز على أربعة جوانب رئيسية، وهي التأثير المترتب على الطلب الاستهلاكي والإنتاج الصناعي والسياسة النقدية والسياسة المالية.

أخيراً، لا يمكن للسياسة المالية أن تنفذ الوضع، وذلك لسببين. أولاً، تعاني الحكومات الحالية من مستويات أعلى من العجز والمديونية مقارنة بالحكومات التي سبقت الجائحة، مما يحد من الحيز المتاح في الجانب المالي. ثانياً، لا تستطيع الحكومات تقديم دعم واسع النطاق لجميع الشركات والأسر دون زيادة التضخم والطلب على الطاقة. لذلك، يجب أن يكون الدعم المالي محدوداً وموجهاً، مع مدفوعات مباشرة للشركات والأسر الأكثر ضعفاً.

في الختام، نتيجة لضعف الطلب الاستهلاكي والإنتاج الصناعي، وتشديد السياسة النقدية ومحدودية الدعم المالي، فإن الاقتصادات الأوروبية تواجه عدة رياح معاكسة قوية. وقد نتجت كل هذه الرياح المعاكسة، أو تفاقمت، بفعل ارتفاع أسعار الطاقة و/ أو محدودية واردات الغاز من روسيا جراء الحرب في أوكرانيا. ويبدو بشكل متزايد أن الحرب من المرجح أن تستمر حتى عام 2023، مما يعني أن الركود في أوروبا أصبح أمراً محتملاً، ومن المرجح أن يظل التضخم مرتفعاً طوال العام المقبل.

وبالنظر إلى أنه قد تم تخفيض التدفقات بالفعل إلى 20% فقط من السعة، يمكننا بالتالي أن نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي قد تضرر بشكل كبير من تراجع الإنتاج الصناعي في أوروبا.

ثالثاً، سنتطرق إلى التأثير على السياسة النقدية. يُعتبر كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا متأخرين عن الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة التي ينفذها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ويشكل هذا بالفعل ضغوطاً هبوطية على اليورو والجنيه الإسترليني، حيث انخفضت قيمتهما مقارنة بالدولار الأمريكي. وتعمل العملات الأضعف على زيادة الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى حقيقة أن التضخم في أوروبا أكثر تأثراً بأسعار الطاقة، والتي تُعتبر أيضاً أعلى في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة. لذلك سيكون من الصعب جداً على البنك المركزي الأوروبي أو بنك إنجلترا تجنب رفع أسعار الفائدة بشكل كبير على الرغم من أن ذلك من المرجح أن يؤدي إلى حدوث تباطؤ حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4642

جيمس ماسون*

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده، ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.